نشأة وتطور النخبة الريفية
"دراسة لمنطقة المتمة"

د. إلياس سعيد أشول*

مقدمة

تحتوي هذه الورقة على دراسة للنخبة الريفية لمنطقة المتمة بولاية نهر النيل، جمهورية السودان. تلك المنطقة الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل في مقابل محلية شندي التي تبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي (١٨٠) كلم إلى الشمال. تركز الدراسة على استقصاء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجت ما يعرف بجماعات النخبة الريفية، والتغيرات التي شهدتها هذه الجماعات، والآليات التي اتبعتها في المحافظة على اسبقيتها.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الميكانزمات والعوامل المؤدية إلى تغير النسق السياسي في المجتمعات الريفية. كما تسعى الدراسة إلى تحديد مفهوم القيادة والمصادر التاريخية التي أسهمت في إيجاد القيادات الاجتماعية في منطقة ظلت ترفد البلاد على المستوى القومي بعدد كبير من القيادات، التي أسهمت في الشأن العام للبلاد مما يمنحها أهمية خاصة.

ولقد اتبع الدارس المنهج التاريخي الذي عبره تم تتبع التغيرات التاريخية التي شهدتها النخبة الريفية والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ فيما بينها وبين المكونات الاجتماعية الأخرى.

Abstract:

This paper is on the social history of mattama area in the river nile state, sudan.

This area occupies the western bank of the nile opposite shendi locality – 180 km to the north of Khartoum .

* أستاذ مساعد – جامعة شندي

This study focuses on the economic and social circumstances behind the appearance of the so called rural elite group; and how this group developed and survived.

The study aimed to participate on the heritage of the political anthropology science by shedding light on the mechanisms and the tools that determine the political pattern of the rural communities .This paper diagnosis the concept of leadership and social leaders in an area continued to be aquarry of national leaders.

The researcher adopts the historical method to trace the development of the rural elite and their social and economic interactions with others social components .

مفهوم النُخبة (Elite):

يشير المفهوم في الاستخدام العام إلى مجموعة من الأفراد البارزين أو المتقدمين في مجال معين وبهذا المعنى يمكن أن تكون هناك نخبة سياسية ونخبة في العمل ونخبة علمية وفنية ودينية (عمر عبد الجبار: ٢٠٠٥: ٣١). عموماً هناك أربعة اتجاهات رئيسة في دراسة النُخبة، الأول هو الاتجاه التنظيمي الذى يمثله (موسكا) والذي يرجع قوة النخبة إلى تنظيمها الداخلي المحكم، (أحمد زايد: ١٩٨١: ٤٣)، والثاني هو الإتجاه السيكولوجي وتمثله كتابات (باريتو)، ويذهب إلى أن قوة النخبة تعود إلى القدرات القيادية الموروثة، والثالث هو الاتجاه الاقتصادي وتمثله كتابات (بيرنهام)، ويذهب إلى القول بأن أعضاء النخبة هم من يمتلكون الثروة، أما الاتجاه الرابع والأَخير فهو الاتجاه الاقتصادي التنظيمي وتمثله كتابات (سي رايت ميلز). ويذهب الى القول إلى أن قوة النخبة تكمن في عوامل تتعلق بالنظام الاجتماعي بتعدد مصادر القوة فيه وتقوم المصادر المختلفة برفد النخبة المركزية بأعضائها (Ted goertzed:2006: 9). إن محاولة دراسة النخبة في المجتمع السوداني بشكل مبكر نسبياً تمت على يد (تيم نيبلوك) حينما حدد أربعة مصادر رفدت النخبة المركزية بأَعضائها وهى مكونة من أبناء زعامات الطوائف الدينية، وأبناء القيادات التقليدية كالعمد والشيوخ، وكبار ضباط الجيش، بالإضافة إلى قادة الخدمة المدنية الذين تلقوا نوعاً من التعليم الغربي المنتظم في فترة مبكرة نسبياً. (تيم نبلوك: ١٩٨٣: ٧) وفي هذا يتضح أن (تيم نبلوك) قد اَتبع

نهجاً شبيهاً باتجاه المدرسة النظامية التي قادها (سي رايت ميلز) حينما حدد مصادر متعددة لرفد النخبة المركزية في المجتمع الأمريكي.

حاول عدد من الباحثين إعادة إستخدام المفهوم في سياق المجتمع الريفي السوداني مثل (عبد الغفار محمد أحمد) حينما حدد نمطين من النُخبة الريفية في مناطق النيل الأزرق النُخبة القبلية (Tribal Elite) التى تتكون أَساساً من أسرة تمتعت تاريخياً بوضع اجتماعي مميز جعلها قادرة على الاستحواذ على الموارد الاقتصادية واتخاذ القرار السياسي والاجتماعي. الثانية هي النُخبة المكونة أساساً من أفراد ذوي قدرات خاصة مكنتهم من السيطرة على الموارد الاقتصادية وبالتالي تسخير هذه الموارد من أجل السيطرة على القرار السياسي والاجتماعي على الرغم من اختلافهم العرقي عن بقية السكان (Sedentary Elite) (Abd Algafar: 1973: 98).

استناداً على هذا سيتم تعريف النُخبة في هذه الدراسة بأنها تلك الجماعة من الأَفراد البارزين في مجتمعهم المحلي كنتاج لامتلاكهم بعض القدرات الخاصة في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني أو السياسي أو التعليمي، أو يشغلون بعض المناصب المهمة وهم على وعي بتميزهم وما هو متاح لهم من نفوذ وقوة على المستوى الاجتماعي.

التطورات التاريخية للنخبة الريفية:

سوف تقوم هذه الدراسة بتقسيم التطورات التاريخية بحسب الأحداث القومية ذات التأثير الأكبر على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وستكون نقطة البداية في السرد التاريخي هي ظهور دولة (الفونج) في عام (١٥٠٥م) إذ تذهب كثير من الدراسات إلى القول بأنها أول دولة سودانية استطاعت أن توحد جزءاً كبيراً من القبائل المكونة لسودان اليوم في دولة موحدة. كما ذهب إلى ذلك عدة باحثين (مثل تيسير محمد أحمد) و(تيم نبلوك). على الرغم من أن هناك دويلات أخرى حاولت القيام بنفس الدور في فترات تاريخية سابقة لها مثل دولتي المقرة وعلوة. وعموماً فإن هذه الدراسة سوف تشتمل على العناصر التاريخية التالية:

أولاً: فترة دولة (الفونج) (١٥٠٥ – ١٨٢١م)

ثانياً: فترة الحكم التركي المصري (١٨٢١ – ١٨٨٥م)

ثالثاً: فترة الدولة المهدية (١٨٨٥ – ١٨٩٨م)

رابعاً: فترة الحكم الانجليزي المصري (١٨٩٨ – ١٩٥٦م)

خامساً: فترة الحكم الوطني المستقل (١٩٥٦ – وحتى ٢٠٠٩م).

أولاً: فترة السلطنة السنارية (الفونج):

لقد تميزت هذه الفترة بوجود نُخبة مركزية سياسية واقتصادية مهمة وكان لها تأثيرها فيما بعد على النشاط السياسي والاقتصادي في البلاد. أطلق على هذه المجموعة الجماعة السياسية وقد تشكلت من السلطان وأقربائه، فمنذ أن بسط حكام (الفونج) سيطرتهم على هذه الرقعة الجغرافية الواسعة والممتدة في مناطق السودان الأوسط الحالي كما وصف حدودها الرحالة (جيمس بروس ١٧٧٢م) قائلاً: إن ملك (سنار) يمتد نفوذه على جانبي النيل الأزرق وحتى النيل الأبيض وجنوباً حتى منطقة (فازوغلي)، أما عن حدودها الشمالية فيذكر بروس أن (تاكاكي) شمال بربر هي آخر حدود مملكة سنار الشمالية. (نسيم مقار: ١٩٩٥: ١٣) إلا أنه من الواضح أن هذه الحدود كانت تتقلص وتتسع بزيادة ونقصان قوة السلطة المركزية في سنار. تكونت الدولة في البداية من التحالف الذي تم بين قبيلة (الفونج) بقيادة (عمارة دنقس) بينما تكون الحلف الآخر من قبيلة العبدلاب بقيادة (عبد الله جماع). ومنذ بداية تكون الدولة تم تقسيم النفوذ والسلطة بين الحليفين حيث حظي (الفونج) بالقيادة المركزية على رأس الدولة وعاصمتها (سنار) بينما آلت منطقة (الحلفايا) إلى (العبدلاب)، على أن يكون (عمارة دنقس) وخلفاؤه هم رأس الدولة وقادتها، بينما يشكل (عبد الله جماع) وخلفاؤه نوابهم في حالة الغياب. (تاج السر عثمان: ٢٠٠٥: ٦)

شكّل السلاطين من أجل إدارة الأنشطة الاقتصادية شبكات واسعة لأجل إدارة تجارة السلطنة الداخلية والخارجية التي كانت تستند على السلاطين وأقربائهم. تعتبر سلع مثل الذهب الذي كان يستخرج من جبال (فازوغلي) و(بني شنقول) بالإضافة إلى

الرقيق الذي كان يجمع من مناطق جنوب المملكة، هي السلع الرئيسة التي تقوم البلاد بتصديرها. وكان يتم توزيع الأنصبة من أرباح هذه التجارة بشكل مركزي، حيث يذهب السهم الأكبر إلى السلطان وقليل منه الى موظفي الدولة الذين كانوا من أقرباء السلطان. (تاج السر عثمان: ٢٠٠٥: ٣٤) كان التنظيم الإداري لدى السلطات السنارية يقوم على نظام شبه فيدرالي تُحظي فيه القبائل المختلفة داخل نطاق الإطار الجغرافي للقبيلة بسلطات واسعة، خاصة في الفترات التي تضعف فيها السلطة المركزية في سنار.

ومن هنا يتضح أنه في تلك الفترة كان السلطان وأقرباؤه يُشكلون نخبة مركزية متمايزة تسيطر بشكل كبير على مقاليد السلطة السياسية، التي كرسوها فيما بعد من أجل حيازة الأموال والثروات، والسيطرة على النشاط الاقتصادي برمته. وبالتالي اصبح لديهم مصلحة في استمرار النظام السياسي والإداري وبقائه لأطول فترة ممكنة. وكانت (سنار) العاصمة تشكل المركز السياسي والاقتصادي والإداري لهذه المجموعة وأماكن استقرارهم ووجودهم.

كانت الأقاليم الأخرى تدار بواسطة زعماء القبائل مثل (الميرفاب) في مناطق (العبيدية) و(الباوقة)، و(الرباطاب) شمال هذه المنطقه و (الشايقية) في أقصى الشمال بالإضافة إلى (الجعليين) في مناطق (شندي) و(المتمة). كل هذه المناطق كانت تدار بواسطة زعماء القبائل من العمد والشيوخ.

لقد شكل الجعليون العنصر القبلي الأغلب في منطقة (شندي) و(المتمة) وهي تمثل موطنهم الأصلي. وتذكر الروايات الشفهية أنهم يرجعون الى جدهم إبراهيم الملقب (بجعل)، وهو إبراهيم بن سعد بن فضل بن عبد الله المنتمي في سلفه الى عباس ابن عم النبي (ص). (مقابلة مع أ. الجرماك، (المتمة)، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤م) كما ذكر شاعرهم مفاخراً ومتحدثاً عن أصلهم العربي والهاشمي قائلاً:

نحن المابسمونا العريب في غبرة
نحن أولاد بني هاشم عزيز النبره

نحن البينا عز الدين وهيلنا الكبره
نحن الفي حرب بنسد خريم الإبره

(على أحمد صديق:١٩٧٦: ٤)

إلا أن مما يضعف من هذه الروايات هو أن أغلب المجموعات العربية التي وجدت بالسودان قد ادعت انتمائها للأصل القرشي وذلك لما يضيفه إليها من جاه اجتماعي هي في أمس الحاجة إليه في مهاجرها الجديدة. ولقد كانت السلطة في مناطق الجعليين تتركز بشكل كامل داخل أسرة (السعداب) ولم يفارقهم لقب (المكوكية) [1] إلا أثناء الحكم الانجليزي المصري حيث انتقلت إلى أسرة (النافعاب) وتحديداً في عام ١٩٣٤ حينما تم تسمية الحاج محمد إبراهيم فرح كناظر وليس (مكاً) وهو لقب مناطقي وليس قبلي (4\N.P\4Shendi A.1\10\78).

وعلى الرغم من أن الزراعة كانت النشاط الاقتصادي الرئيسي إلا أن الملكية الزراعية وحيازة الأراضي بشكل فردي لم تتضح حتى تلك الفترة، وبالتالي لم يتم التعامل مع الأرض كسلعة. كانت العمليات الزراعية تتم بشكل جماعي في الأحواض النهرية التي تغمرها المياه في موسم الفيضان. وكانت المحاصيل الرئيسة التي تنتج هي القطن والبلح في الأحواض النهرية والحبوب مثل الذرة والدخن في أراضي الوديان البعيدة عن النهر. وفي القرى يقوم السكان ببعض الإنتاج السلعي البسيط مثل صناعة الدمور والمصنوعات الجلدية. ومع هذا الإنتاج المتنوع كان من الطبيعي أن تنتشر التجارة الداخلية وتزدهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر(نسيم مقار: ١٩٩٥: ٦٥).

لقد أدى الوضع المتمثل في نقص العملات التي تسهل التبادل التجاري، بالإضافة إلى الملكية الجماعية للأراضي الزراعية إلى سيادة نوع من الانسجام والتشابه الاقتصادي بين سكان هذه المناطق، وخاصة المناطق المتاخمة لنهر النيل. وظل قادة القبائل وأقرباؤهم يمثلون الجسم المركزي والنُخبة السياسية والاجتماعية للمنطقة.

1 من (مك) وهو لقب عادة يطلق على زعيم القبيلة عند الجعليين ومن أشهرهم الملك نمر، كذلك تلاحظ أن بعض القبائل الجنوبية تستخدم نفس اللقب مثل قبيلة الشلك.

إلا أن هذا الأمر لا ينفي وجود أنماط من التدرج الاجتماعي أقل حدة تعتمد على أبعاد اجتماعية أكثر منها اقتصادية وكانت تكاد تكون السمة العامة لمجتمع القرية. فهناك بعض المهن مثل صيادي الأسماك والحدادين والحطابين كانوا يشغلون المرتبة الأقل في سلم التدرج الاجتماعي ولا توجد مرتبة أقل منهم سوى العبيد وأنصاف العبيد (Half-Cast) الذين كانوا يشكلون الطبقة الدنيا من المجتمع، بينما شكل (الفقراء)[٢] رجال الدين جماعة مستقلة تحظى بكثير من الاحترام والتقدير. (اندرسون بيركلو:١٩٧٦: ٥٥)

ومن هنا يتضح أن القوه السياسية والاقتصادية كانت تتركز بشكل رئيسي في أيدي زعماء القبائل، بالإضافة إلى طبقة التجار الناشئة حديثاً والتي استطاعت أن تكون لنفسها وضع اجتماعي واقتصادي مميز، بينما تشكل جماعة (الفقرا) رجال الدين مجموعة مهمة تجد احتراماً كبيراً من كافة القطاعات الاجتماعية. ولقد لعبت عدة عوامل دوراً كبيراً في سقوط دولة (الفونج) أهمها فقدان الأمن بسبب النزاعات الداخلية من ناحية وانفلات بعض القبائل عن السلطة المركزية من ناحية أخرى. وأدى هذا الأمر إلى شل الحركة التجارية التي كانت من نتائج ازدهار المملكة وسبباً من أسباب انهيارها. إذ أصبح التجار قوة سياسية فاعلة حتى أنهم أصبحت لهم قوة عسكرية لحماية القوافل التي كانت تمر بمناطق لا تدين بالولاء للسلطة المركزية وكانت كثيراً ما تشكل هاجساً أمنياً لهم. يذكر المؤرخ (أوفاهي) أن هذه الطبقة كانت تنظم نفسها تحت زعيم يعرف بسر التجار وكانوا يتمركزون في عدة مدن تمثل مراكز تجارية مهمة في تلك الفترة من أهمها مدينة (شندي). ولقد أدي صعود هذه الطبقة إلى إحداث تطورات اقتصادية مهمة تمثلت في ظاهرة التملك الخاص للأراضي التي كانت تعتبر في فترات سابقة من الملكيات الجماعية. وفيما يختص بالعلاقة بين

[٢] الأصل في اللغة العربية هو فقيه أي متفقه في الدين وعالم به وتم تحريف اللفظ إلى العامية السودانية فأصبح فقير وتجمع فقرا واللفظ لا يدل على المستوى الاقتصادي كما يفهم من ظاهره.

التجار والزراع الذين يقومون باستغلال تلك الأراضي فقد كان يحكمها نظام الشيل[٣] وهو من علاقات الإنتاج المنحازة لصالح الممولين التجار وكان من يفشل في سداد ما عليه من دين يتعرض لأشد العقوبات من المحاكم المحلية التي تسيطر عليها طبقة التجار، حتى أن بعض قضاتها كانوا يعملون بالتجارة. (تيم نبلوك: ١٩٨٣: ١٧) وكانت (شندي) تمثل العاصمة التجارية والإدارية لمنطقة الدراسة بما فيها مدينة المتمة. وكان المزارعون يتوافدون عليها من القرى المجاورة لاستبدال منتجاتهم عبر نظام الشيل الذي يضاعف من القدرات الاقتصادية لمجموعة التجار. وتحول الأخيرون إلى طبقة متمايزة حتى في مساكنهم التي كانت تعكس القدرات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المجموعة. كان المزارعون هم الفئة الأضعف إذ إنهم دأبوا على دفع حصة عينية من إنتاجهم للتجار المرابين، كما كان عليهم دفع حصة أخرى لإمام الجامع وشيخ الطريقة، كما كانوا يدفعون الزكاة الشرعية. (زكي البحيري: ١٩٨٧: ٤) هذا الوضع شكل عبئاً ثقيلاً على المزارعين وجعل الذين يعيشون على هامش إنتاجهم في وضع اقتصادي واجتماعي أرفع منزلة. وبالتالي كان من الواضح أن التراكم المادي قد انحصر في يد الفئات التي تعيش على الجهد الشخصي للمزارع وهم السلاطين وزعماء القبائل والتجار ورجال الدين (الفقرا) وبهذا يمكن استنتاج أن أكثر الفئات التي امتلكت الفرصة في تراكم رأس المال هم أكثر الفئات قدرة على الانخراط في النُخبة وتشكيلها بما يحافظ على وضعيتهم الاجتماعية المميزة.

ثانياً: فترة الحكم التركي المصري:

في عام ١٨٢١م دخلت البلاد تحت طائلة الحكم الأجنبي وذلك بسقوط الدولة (السنارية) في يد إسماعيل باشا تماشياً مع الأهداف التي جاء من أجلها محمد علي إلى السودان. فقد شهدت البلاد بشكل عام تطورات اقتصادية وإدارية كبيرة، أهمها التطورات المضطردة التي شهدتها وسائل النقل والمواصلات، وربط البلاد بالعالم

[٣] نظام الشيل هو من أنظمة التمويل التي كان يعتمد عليها صغار المزارعين في تمويل المواسم الزراعية وهو نظام كان منتشراً بشكل واسع في المناطق الزراعية بالسودان ويقوم بموجبه المزارعون بالاستدانة من التجار المحليين بفوائد كبيرة تتجاوز فوائدها نسبة (١٠٠٪) من أصل الدين.

الخارجي بشكل وثيق. كذلك شهد النشاط الزراعي تطوراً ملموساً خاصة في وسائل الري التي تحولت من الشادوف[٤] ذي الإمكانات الضعيفة إلى الساقية[٥] المتطورة نسبياً. في تلك الفترة نشأت في مدن الجعليين كشندي والمتمة والدامر مؤسسات ونشاطات ميزتها عن غيرها من القرى والفرقان[٦] فقد توسعت فيها الأنشطة التجارية وشكّل التجار جماعات متميزة بالإضافة إلى الصناع والفقرا (رجال الدين) وحاشيتهم من الأتباع والرقيق والنُخبة السياسية المتمثلة في قادة القبيلة. وكانت المدينة تضم إلى جانب تلك المجموعات النخبوية مجموعات كبيرة من الزراع ومربي الماشية.(عبد الغفار محمد أحمد: ١٧٥: ٢٠٠٢م). ولقد شكّل التجار جماعة اقتصادية مميزة إذ إن الدخول إلى شبكات التجار كان يتم عبر الارتباطات الأسرية والقبلية، وقد كانت على درجة كبيرة من التنظيم الاجتماعي المعقد أكثر مما يبدو من بساطة وفردية. فعند نمو تجارة إحدى الأسر خارج المستوى المحلي، فإن أعضاءها ينتشرون في مراكز الأسواق الاستراتيجية في المهاجر لتكوين شبكة قوية تتولى تدفق الاستثمارات، وانسياب السلع لمسافات بعيدة، وأيضاً جمع المعلومات عن الأسعار. وكانت الروابط الأسرية وصلات الدم تلعب دوراً أساسياً في توفر الثقة والضمانات خاصة مع التمدد الواسع لهذه الشبكات التي امتد بعضها إلى خارج القطر كمصر، وإلى مناطق شديدة البعد في داخل البلاد مثل الفاشر. ويمكن القول أن هذه الشبكات قد تحولت تدريجياً إلى جماعات متمايزة وذات خصوصية ومصالح مشتركة لعبت دوراً مهماً في تسليعها للضروريات الحياتية مثل الغذاء والملبس في إطار عملية التغير الاجتماعي. ولم يكن في وسع أي من هذه المجموعات أن تواصل التراكم الرأسمالي بتوسيع تجارتها وتنميتها ما لم تكن على علاقة طيبة مع الحكام الأتراك بمشاركتهم أحياناً وتقديم الهبات والرشاوي في أحيان أخرى. كذلك تشكل العلاقات التجارية القوية مع المجموعات التجارية من خارج البلاد داعماً أساسياً لهذه الشبكات وتمنحها كثيراً من الميزات التي

[٤] الشادوف أداة لرفع المياه من النهر من أجل الزراعة.

[٥] الساقية أيضاً من الأدوات الزراعية التي كانت مستخدمة بكثرة في رفع المياه لأغراض الزراعة وتستخدم الدواب للقيام بتلك العملية.

[٦] أحياء صغيرة داخل القرى يسكنها في الغالب من تجمع بينهم صلات القربى الدموية.

ستصب في نهاية المطاف في صالح نموها وتراكم ثرواتها. (عبد الغفار محمد احمد: ٢٠٠٢: ٧٩) ويمكن القول بشكل عام أن التضامن الاجتماعي القائم على روابط الدم هو الذي يقوي الصلات الداخلية للشبكة ويمثل العنصر الأهم في استمرارها وتطورها.

فترة المهدية:

لقد قامت الثورة المهدية كثورة تحرر وطني ضد المظالم التي مارسها الحكام الأتراك، لذا سرعان ما عمت كافة مناطق السودان وكوّنت الدولة السودانية المستقلة. ولم يختلف التنظيم الإداري في عهد الثورة المهدية كثيراً عن الفترة السابقة، بالذات في جانبه المركزي. وعلى الرغم من أن الثورة المهدية لم تعمِر طويلاً إلاَّ أنها أحدثت بعض الأثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية:

أولاً :

تميزت فترة المهدية بالصراعات المستمرة سواء أكانت صراعات داخلية كالتمرد والصراعات القبلية أو الصراعات الخارجية مع دول الجوار وذلك اتساقاً مع الأيديولوجية الجهادية التي كانت تشكل مرشدها الفكري. ولقد أدت هذه الصراعات المستمرة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وهجرة القبائل المستمرة مما أدى إلى تفكك البناء الاجتماعي بشكل عام والنسق السياسي بشكل خاص.

ثانياً:

في الجوانب الاقتصادية أبقت المهدية على ما وجدته في السابق إلا في بعض النطاقات الخاصة والتي لم تؤثر على الصورة الكلية للملكية، بالإضافة إلى أن الملكية الخاصة للأراضي لم تكن من القضايا الملحة في تلك الفترة . أما بالنسبة للزراعة فقد تأثرت سلبياً إلى حد كبير بالاضطرابات الأمنية وبتحركات الجيوش وهجرة القبائل، كما أن الزراعة لم تشهد تغيرات تكنولوجية جدية وبالتالي ظلت كما هي في فترة الحكم التركي. ومن هنا يمكن القول أن فترة المهدية كانت فترة تحول واضطرابات واسعة شابتها الحروب والصراعات ولم تتح الفترة القصيرة التي

عاشتها الدولة للتكوينات الاجتماعية الجديدة أن تتشكل على الرغم من أنها قد قامت بتحطيم النظم القديمة التي تكونت عبر فترات طويلة من تاريخ البلاد. فقد أدت الثورة المهدية الى تغيرات واسعة في نسق السلطة على سبيل المثال وأطاحت ببعض القيادات التقليدية واستبدلتها بأخرى. تأثرت منطقة (شندي) و (المتمة) بالثورة المهدية كثيراً ، إذ تعطل النشاط التجاري الكثيف مع الجارة مصر والتي كان الخليفة قد منع التعامل معها. وكانت (شندي) من المحطات المهمة لهذا النشاط، كما أن أهل المنطقة عرفوا ومنذ الفترة التركية بشبكاتهم التجارية ذات العلاقات الواسعة مع مصر، كما أن المهدية وفي أواخر عهدها قد أرسلت حملة ضخمة قامت بتدمير المدينة وقتل عدد كبير من سكانها كان بينهم قائد الجعليين (عبد الله ود سعد) فيما عرف تاريخياً بواقعة (المتمة).

فترة الحكم الانجليزي المصري:

بعد سقوط الثورة المهدية دخلت البلاد في حكم استعماري جديد. وكما ذكر آنفاً فقدت المنطقة أثناء الثورة المهدية الكثير من أهميتها التجارية والسياسية ، إلا أن التغير الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي شهدته المنطقة قد تم إبان الحرب العالمية الأولى بدخول الطلمبات كأدوات حديثة لرفع المياه. ترتب على ذلك زيادة الرقعة الزراعية وبالتالي رفع القدرات الاقتصادية لعدد مقدر من السكان وربط المنطقة بشكل عام باقتصاد السوق بدلاً عن الاقتصاد المعيشي . كذلك شهدت المنطقة تغيرات سياسية وإدارية مع ظهور نُخبة من الأسر كعمد ومشايخ تم تحويل كثير من السلطات السياسية والإدارية لها. كذلك وفي فترة لاحقة ظهرت نظم إدارية حديثة تمثلت في المجالس المحلية والتي كان عدد كبير منها يشغله القادة المحليون بالإضافة إلى الموظفين الرسميين. وهنا ستتم مناقشة هذه التطورات بشكل تفصيلي مع تبيان تأثير ذلك على النُخبة في المنطقة .

التطور الإداري:

لقد أبقى الانجليز العازمين على التنظيم الإداري المباشر للبلاد على كثير من النظم الإدارية القديمة فقاموا بتقسيم البلاد إلى ست مديريات. وبعد الحرب العالمية الأولى زيد العدد إلى أربع عشرة مديرية، ثم تم تخفيض العدد إلى تسع مديريات. ولقد لعبت العوامل الاقتصادية والمالية دوراً كبيراً في تقليص وزيادة عدد المديريات. وكانت هذه المديريات تدار بنظام عسكري بحت. ولم يتم استغلال زعماء القبائل في الإدارة ، وذلك خوفاً من تفاقم قوتهم والتسبب في الثورات أو التمرد على النظام الجديد. ولكن بحلول عام (١٩١٤م) وكنتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى تم تعيين بعض الموظفين السودانيين في الوظائف الدنيا من الخدمة المدنية . (شيخ الدين يوسف محمد: ١٩٩٨: ٦٠) مع تحوّل الفلسفة الإدارية للحكام الجدد من الحكم المباشر إلى الحكم غير المباشر فقد سعت الحكومة إلى منح الإدارات الأهلية الموروثة أكبر تفويض ممكن ، ويرجع ذلك إلى قناعتهم بما تحظى به هذه الأجسام من قبول لدى السكان وبالتالي تتوفر لها الكثير من عوامل النجاح. ولتحقيق ذلك سعو إلى الاعتماد على نوعين من الشخصيات التي تم اختيارها بعناية لكي تتولى مقاليد الإدارة في مستوياتها الأدنى وهما:

١. العمد والشيوخ وكل قادة القبائل وهم يشكلون مكانات اجتماعية موروثة في الغالب ليس للحكام الجدد كثير يد فيها ولكنهم قاموا بتقنينها وإعطائها الصفة الرسمية.

٢. مساعدو المآمير كضباط تنفيذيين ويتم اختيارهم بالمواصفات التالية:

- أن يكونوا جيدي الشخصية أي يحظون بالقبول التلقائي لدى الأهالي.
- أن ينحدروا من عائلات كبيرة وهو أمر مهم لكي تتوفر الصفة الأولى. (4\N.P\4\Shendi\B.4\1\1)

وهذه الصفات والخصائص أيضاً كانت تنطبق أساساً على أبناء الزعماء والأعيان القبليين. ثم سعت الحكومة إلى تدريب هذه المجموعات بشكل متواصل. بعض هؤلاء

القادة ترقوا في الوظائف الإدارية إلى أن وصلوا إلى مستويات رفيعة في الخدمة المدنية. ولقد سعى الانجليز ومن طرف خفي إلى تقوية دور قادة القبائل على حساب القادة الدينيين إذ لم يغب عن بالهم الخلفية الدينية للثورة المهدية.

لقد قامت الحكومة بتقسيم المنطقة الجنوبية من المديرية الشمالية إلى ثلاثة مجالس هي مجلس مدينة (الدامر)، ومجلس مدينة (شندي)، بالإضافة إلى مجلس ريفي (شندي) والأخير يحتوي على منطقة الدراسة إذ إنه يضم كل المناطق جنوب مجلس (الدامر) وحتى حدود الخرطوم عدا مدينة (شندي). لقد تم إنشاء هذا المجلس (ريفي شندي) بموجب قانون (١٩٣٧م) على أن يكون أحد عشر من أعضائه منتخبين واثنا عشر معينين ورئيسه هو المفتش المفوض (Commissioner). لقد تم توزيع الدوائر الانتخابية لهذا المجلس بشكل يتطابق تقريباً مع التقسيم الإداري للعموديات والمشائخ، لذا فقد تشكل أغلبه من قيادات الإدارة الأهلية. ولقد جعلت السلطات الرسمية وغير الرسمية التي منحت للإدارات الأهلية منهم جسماً بالغ الأهمية يكاد يسيطر على كل القرارات التي تهم الشأن العام فيما يتعلق بالمستوى المحلي. وتوضح محاور اجتماعاتهم التي كانت تعقد بشكل دوري مدى الأهمية التي يشكلها العمد والشيوخ ، تلك الاجتماعات التي كان يحضرها بالإضافة إلى العمد كبار الموظفين مثل مفتش المركز، المأمور، مساعدي المآمير، مفتش الزراعة، مفتش الصحة. وكانت تناقش فيها كل القضايا التي تهم الشأن العام للمجتمع مثل فض النزاعات وتحديد الضرائب والأسعار ومنح رخص المحلات التجارية ورخص تجارة الشيل. والأخيرة كانت تمثل نظام التمويل الأوحد للأنشطة الزراعية مما يمنح أربابها أهمية كبرى. من أجل إنجاز هذه المهام كان العمد والشيوخ يحصلون على بعض التسهيلات في الضرائب مقابل ما يقومون به من أعمال جليلة للحكومة، إلا أن الحكومة في عام ١٩٠٣م أقرت قانوناً يمنح بموجبه العمد والمشائخ نسبة ثابتة من الضرائب التي يجمعونها وعلى الرغم من أنها لم تكن ذات عائد كبير، إلا أن الحكومة في عام ١٩٢٢م أصبحت تمنح

الشيوخ وزعماء القبائل مرتبات مجزية تعويضاً لهم عمَّا ما يبذلونه من جهود على أن يحافظوا على مكانة لائقة ومحترمة تتناسب مع مكانتهم في المجتمع.

طريقة اختيار العمد كانت تعكس كثيراً من المتغيرات الدالة على تشخيص القيادة وما هي مواصفاتها في تلك الفترة ويعكس الخطاب التالي أهم خصائصها والصفات الواجب توفرها في القائد (العمدة):

(جناب مفتش مركز (شندي) الجنوبي بواسطة حضرة رئيس محكمة (شندي)- (الدامر)
بكل أدب واحترام نقدم هذا لجنابكم نحن الموقعون أسماؤنا وأختامنا أدناه راجين مساعدتنا بقبول طلبنا.

نحن العمراب والسعداب والعقدة والابيضاب والحليلة سكان مدينة المكنية ونواحيها نرجو من جنابكم التكرم بتعيين الشيخ محمد على سالم التاجر المقيم اليوم بملكال والعضو بمحكمة ملكال الأهلية (عمدة علينا) ذلك لأننا نعتقد فيه الكفاءة في العمل خصوصاً بالمحكمة لأنه عضو بمحكمة ملكال الأهلية وقد تمرن على القضايا بمختلف أنواعها ، وإنا لنعتقد أيضاً ونعلم تماماً أنه رجل حسن الأخلاق حليم يستطيع أن يقودنا إلى ما فيه صلاحنا بكل تدبر وعقل كذلك ليس ببعيد عنا بل هو من أبناء هذه المدينة (المكنية) وهو جعلي سعدابي عمرابي من جهة أبيه وأمه كذلك له أملاك كثيرة و أطيان وبابور طحين ببلده المكنية – وهو رجل رشيد يجاوز عمره الخمسين سنة وبصحة جيدة طبياً. ولهذه الأسباب المتقدمة والمزايا الواضحة ولأننا ليس لدينا عمدة نعتمد عليه في القيام بشؤوننا نرجو التكرم بتعيينه – وإذا تكرمتم جنابكم ووافقتم على ما ذكرنا – فنحن مستعدين لإحضاره في أي وقت. ولديه أخوان راشدين يستطيعون القيام بتجارته هناك ويحلون محله ولكم منا عظيم الشكر) (4\N.P\4\ShendiB\1\1\47)

تم تقديم هذا الطلب بواسطة (٤٠) فرداً يمثلون أعيان بطون (العمراب) و(السعداب) و(العقدة) و(الابيضاب) و(الحليلة) في ١١/١١/ ١٩٣٧م وهي المجموعات السكانية التي تقطن المنطقه والمعنيين بالأمر ويمكن من خلاله التوصل إلى مجموعة من الخصائص التي يفضل توفرها لدى القائد (العمدة) وهي:

١. الخبرة في العمل الإداري للعمودية إذ إن من أهم مهام العمدة هي ترؤس المحكمة الأهلية.

٢. أن يكون حسن الأخلاق والسيرة.

٣. أن ينتمي إلى أحد بطون القبيلة المعروفة، وفي هذه الحالة فهو ينتمي بجهة أبيه إلى بطن (السعداب) وهم المجموعة التي ظلت تتوارث السلطة السياسية لفترة طويلة من عمر المنطقة .

٤. كذلك تلعب الثروة دوراً مهماً خاصة امتلاك (الأطيان) الأراضي الزراعية.

٥. العمر، إذ إنه كان يشكل متغيراً مهماً في تحديد مواصفات الرشد والعقلانية.

والجدول التالي يوضح أعضاء مجلس منطقة (شندي) (المجلس الريفي) في عام (١٩٤٨م) ويشكل مجتمع الدراسة جزءاً منها مع بعض البيانات عن خلفياتهم الاجتماعية وهي تعكس بشكل واضح مدى سيطرة أعضاء الإدارة الأهلية على كل الأجسام الخاصة بصنع القرار على المستوى المحلي.

جدول (١) أعضاء مجلس ريفي شندي (١٩٤٨م)

الرقم	الاسم	الخلفية الاجتماعية
١	شيخ/ الحاج محمد إبراهيم فرح	الناظر ورئيس محكمة المنطقة الكبرى
٢	شيخ/ الحاج علي إبراهيم فرح	شيخ خط (المتمة) وابن عم الناظر
٣	شيخ/ أبو القاسم التهامي	شيخ خط
٤	شيخ/ شيخ محمد شريف الزبير	من الإدارة الأهلية
٥	شيخ/ محمد النور جمال الدين	من الإدارة الأهلية
٦	شيخ/ الشيخ جاد الله	عمدة ود حامد
٧	شيخ/ التوم عبد الرحمن زياد	عمدة بمناطق العرب الرحل
٨	شيخ/ الفقير عمر الفزاري	من الإدارة الأهلية
٩	شيخ/ أحمد الزبير مساعد	من الإدارة الأهلية
١٠	شيخ/ السيد إبراهيم فرح	من الإدارة الأهلية + من أسرة الناظر
١١	شيخ/ ...الأفندي عبد الله حمزة	من الإدارة الأهلية
١٢	شيخ/البرهان عبد الرحمن برهان	من الإدارة الأهلية
١٣	الخليفة محمد نور الشيخ	من زعماء طائفة الخاتمية
١٤	شيخ/ الهادي علي	من الإدارة الأهلية
١٥	شيخ/ محمد الأمين تور الكردة	من الإدارة الأهلية
١٦	شيخ/ مجذوب البشير جلال الدين	من الإدارة الأهلية
١٧	الشيخ محمد الجلال	- - - - -
١٨	شيخ/ علي أحمد جاد الله	من أسر الإدارة الأهلية
١٩	شيخ/ عبد الكريم محمد السيد	من أعيان مدينة (شندي)
٢٠	محمد أفندي احمد أبو الدهب	- - - - - -
٢١	شيخ/ محمد أحمد طه	من الإدارة الأهلية
٢٢	شيخ/ نصر الدين عمر حماد	من الإدارة الأهلية
٢٣	شيخ/ محمد أحمد الحاج الجديري	من الإدارة الأهلية

المصدر: 4\N.P\4\ShendiB.1\1\5

سيطرة الإدارة الأهلية على مراكز صنع القرار لم يكن أمراً قاصراً على منطقة الدراسة فقط، إنما كان هو الطابع السائد للأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد ككل. في انتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨م كان (٤٨) من جملة أعضائها البالغين (٧٣) عضواً أي نسبة ٦٥,٧٪ من قيادات الإدارة الأهلية، مما يعني السيطرة الغالبة على هذا المجلس (محمد إبراهيم طاهر:١٩٨٦: ١٤)

التطورات الاقتصادية:

كان تطور الأنشطة الاقتصادية يعتمد بالدرجة الأساس على الزراعة وما يطرأ عليها من تغيير، ويعتبر دخول الطلمبات الرافعة للمياه إلى المنطقة من أهم التطورات التي شهدتها المنطقة . تلك الآليات التي حلت محل الوسائل القديمة بشكل تدريجي إلا أنها شهد تسارعاً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى ولقد كان لهذه التطورات أثر كبيراً على البناء الاجتماعي بشكل عام والتدرج الهرمي للمجتمع.

جدول (٦) يبين الانتقال التدريجي من الوسائل التقليدية في الري إلى الآلية

السنوات	عدد الشواديف	عدد السواقي	عدد الطلمبات
١٩٢٧	٢٤٠	٩٨٨٠	٦٥
١٩٣٧	١٢٨	٦٨٥٩	١١٢
١٩٥٣	٨٤	٥٦٩٢	٦٠٨
١٩٦٣	-	-	١٢٤٩
١٩٦٥	-	-	١٥٤٦
١٩٦٨	-	-	٢١٧٢
١٩٦٩	-	-	٢٥٧٠

التقرير السنوي لمصلحة الزراعة والغابات، تقرير الإحصاء الزراعي لمشاريع الطلمبات الآلية، ١٩٦٣.

يلاحظ من الجدول (٦) الزيادة الكبيرة في عدد المشاريع الآلية التي تستخدم الطلمبات مع تراجع الوسائل الأخرى، وهذا يعني تلقائياً الزيادة أو التسارع في التراكم الرأسمالي من جهة كما يرفع من القيمة الفعلية للأراضي ويمكّن ملاكها من استخدام أكبر عدد من العمال الزراعيين كقوى عاملة.

ولقد أدى الانتشار الواسع في استخدام الطلمبات إلى نشوء أنواع من المشاريع الزراعية تختلف عن بعضها البعض في عدة جوانب أهمها الاختلافات على مستوى علاقات الإنتاج وهذه الأنواع هي:

فترة الحكم الوطني المستقل (١٩٥٦ - وحتى ٢٠٠٩م):

جدول (٢) يبين أعضاء مجلس ريفي (شندي) ١٩٥٩م

الرقم	الاسم	العمر	الخلفية الاجتماعية
١	عبد القادر الشيخ نعيم	٦٠	عمدة (الفادنية) غرب
٢	عبد الغني الريح محمد	٤٥	مزارع
٣	عبد الحميد بر	٤٨	مفتش الزراعة
٤	عبدالرحمن عثمان الكرسني	٤٢	تاجر بمنطقة (كبوشية)
٥	أبو القاسم التهامي عبد الله	٦٠	شيخ خط (الزيداب)
٦	أبو شامة التوم زياد	٤٢	شيخ خط (البسابير)
٧	أحمد عبد الله حسن	٤٠	تاجر بمدينة (الدامر)
٨	أحمد حماد سالم	٦٠	عمدة رحل (العالياب)
٩	أحمد فاضل ملة دقة	٥٥	تاجر بمنطقة (كبوشية)
١٠	الفقير عمر الفزاري	٤٨	عمدة (الحسانية) غرب
١١	الشيخ/ جاد الله	٦٠	شيخ خط (ود حامد)
١٢	السعيد إبراهيم فرح	٤٥	ضامن بسوق (شندي)
١٣	حاج علي إبراهيم فرح	٥٣	شيخ خط (المتمة)
١٤	حاج محمد إبراهيم فرح	٥٤	ناظر القسم – (شندي)
١٥	حمود صديق كورا	٥٥	مزارع (بالدامر)

١٦	إبراهيم الحريز	٢٧	نجار بمدينة (شندي)
١٧	محمدين التوم زياد	٤٠	عمدة (البسابير)
١٨	محمد أحمد الخواض	٥٨	شيخ خط (شندي)
١٩	محمد الحسن رحمة	٥٠	مزارع (بالزيداب)
٢٠	محمد الحسن محمد السيد	٤٣	خياط (بشندي)
٢١	محمد الحسن سليمان	٣٦	مزارع وتاجر بمدينة (شندي)
٢٢	محمد جلال الدين	٥٠	شيخ مدينة (الدامر)
٢٣	طيفور محمد شريف	٣٣	شيخ خط (العالياب)

المصدر: 4\N.P\4\ShendiB 1\1\4

يتبين من الجدول (٢) أن (١٢) من أعضاء المجلس البالغين (٢٣) عضواً أي نسبة ٥٠٪ وذلك بعد استبعاد الموظفين الرسميين هم شخصيات تنتمي بشكل مباشر ومازالت تعمل بالإدارة الأهلية. بينما ٢١,٧٪ منهم كانوا يعملون بالتجارة، و١٣٪ منهم عبارة عن مزارعين والبقية يعملون كحرفيين في مهن مختلفة. هذا يبين السيطرة الواسعة لرجال الإدارة الأهلية على مكامن صنع القرار.

أما بالنسبة للإعمار فإن ٦٨,١٨٪ منهم تقع أعمارهم في الفئة بين (٤٥- ٦٠) بينما نسبة٢٧,٢٧٪ منهم تقع في الفئة (من ٣٠- وأقل من ٤٥) ويوجد عضواً واحداً بعمر أقل من ٣٠ وهذا الأمر يتوافق كثيراً مع قيم المجتمع الريفي الذي يسبق قدراً كبيراً من التقدير لعامل السن.

كذلك شكل رجال الإدارة الأهلية قناة الاتصال الوحيدة بين المركز والمجتمع المحلي، حيث إنهم كانوا يمثلون المنطقة على مستوى المجالس القومية بشكل دوري وهو أمر ينطبق على أغلب الانتخابات القومية. في انتخابات ١٩٥٣م مثّل المنطقة كل من مجذوب إبراهيم فرح وهو من أسرة ناظر المنطقة وعلي أحمد جاد الله وهو ابن شيخ خط منطقة ود حامد (محمد إبراهيم طاهر: مرجع سابق: ص ٢٥). وتعتبر سيطرة رجال

الإدارة الأهلية على قنوات الاتصال بالمركز ذات أهمية قصوى إذ تمنحهم مزيداً من القوه وتدعم سيطرتهم بشكل مباشر.

في الفترة من ١٩٥٩ وحتى ١٩٧١م تم تكوين عدة مجالس محلية لكن تعذر على الدارس الحصول على البيانات الكافية من خلال أرشيف المحلية لذا سوف يقوم الدارس بالاستعانة ببيانات تم تجميعها من خلال المقابلات وبعض جلسات النقاش ومن خلالها تم التوصل إلى ما عرف بلجنة الآباء وهي جسم يتكون من مجموعة من قيادات مدينة (المتمة) حاضرة المنطقه وعاصمتها. هذه المجموعة لم تكن جسماً رسمياً أي تم تشكيله بقرار إداري، ولكنها جسم أبرزه التفاعل الاجتماعي التلقائي والحاجة الوظيفية للقيادة التي تمكن المجتمع من الوجود والاستمرارية، وحسب وصف أحدهم (هم البطلقوا مرتك ويعقدولك عليها) تتكون هذه المجموعة من الأفراد التالية أسماؤهم:

جدول (٣) يوضح قادة مدينة (المتمة) في الفترة من ١٩٦٠م وحتى السبعينات

الرقم	الاسم	ملحوظات
١	الشيخ المجذوب إبراهيم فرح	آخر ناظر+من حفظة القرآن الكريم
٢	عبد المطلب أبوالقاسم أبوورقة	من أغنياء (المتمة) واحد من ثلاثة كان لديهم حساب ببنك الخرطوم+تاجر في فترة المجاعة سمحت له الحكومة باستيراد الذرة + عائلته (الورقاب) كانت تمتلك شبكة تجارية منتشرة في مناطق واسعة من القطر +من الملاك
٣	السيد إبراهيم فرح	من عائلة الناظر+ من ملاك الأراضي الواسعة
٤	الشاذلي عوض الكريم أبونخيلة	خريج مدرسة غردون + لديه علاقات واسعة في أوساط الموظفين بحكم تعليمه + من الملاك
٥	أحمد معروف عبدالرحمن	متعلم يتميز بالذكاء + من الملاك
٦	عثمان احمد البحيرى	مدير المدرسة
٧	محمد الحاج على مختار	أستاذ + من الملاك
٨	حامد محمد أحمد	خلوة + من ملاك الأراضي + من حفظة القرآن الكريم
٩	محمد أحمد حامد	من ملاك الأراضى

المصدر: جلسة مناقشة لمجموعة من سكان (المتمة) ٢٠٠٨/٥/٢٤م

كانت هذه المجموعة تتنادى حين تكون هناك حاجة اجتماعية لهم، ولقد استطاعت أن تنجز كثيراً من القضايا التي تهم الشأن العام فقد قامت بحفر آبار المياه وإنشاء مشروع (المتمة) الزراعي وأسهمت في تشييد مباني المحلية وحينما قامت ببناء مدرسة (المتمة) الوسطي أطلق السكان اسم مجلس الآباء على دون أن يكون ذلك بصفة رسمية. ولقد استمر دور هذه المجموعة المؤثر إلى أن تم تكوين مجلس ريفي (المتمة)، وتم استيعاب بعضهم كأعضاء بالمجلس الجديد بينما بدأ دورهم في التلاشي تدريجياً بفعل عامل السن والوفيات ليحل محلهم المجلس الجديد المكون في عام١٩٧١م.

الملاحظة الجديرة بالذكر هنا أن جميع أفراد هذه المجموعة هم من كبار الأثرياء وملاك الأراضي بالمنطقة ولا يستثنى من ذلك إلا شخص واحد، كما أن أربعة منهم هم من الذين تلقوا قدراً من التعليم المنتظم وعملوا بسلك التدريس وهي من المهن التي تمنح من يشغلها في تلك الفترة وضعاً اجتماعياً مميزاً في وقت كانت فيه الأمية تمثل الطابع الغالب للسكان. كذلك كان اثنان منهم ينتمون إلى أسر الإدارة الأهلية وكان أحدهم من كبار التجار وينتمي إلى أسرة تجارية كبيرة ينتشر أفرادها في مناطق واسعة من القطر هي أسرة (الورقاب). يمكن القول من خلال هذه الملاحظات أن هذه المجموعة كانت قيادات تلقائية أفرزها الحراك الاجتماعي اليومي وتميزت بخصائص أساسية هي امتلاك أفرادها لقدر معقول من الوعي بسبب العمل بمهن تتطلب الانفتاح، أو تلقي قدر من التعليم الذي لم يكن متاحاً للكافة في تلك الفترة، بالإضافة إلى الغنى وهو ما يتوافق مع مقولة أحد المخبرين، حيث ذكر قائلاً:

(الجعليين ما بنصاعوا إلا لي نوعين من الناس: الشياخة والضكرنة' الشياخة إنك تكون متدين وحافظ القرآن والضكرنة فاتح بابك طوالي للضيوف وتكون قضاي للغروض) (مقابلة مع أ.الجرماك، (المتمة)، ٢٠٠٩/١١/٦م).

ويقصد بقضاي الغروض الشخص الذي يقضي حوائج الناس وهي بالإضافة إلى (الضكرنة) أشياء ليست متاحة إلا لمن يمتلكون القدرة المالية.

جدول(٤) أعضاء مجلس المنطقه الجنوبية ١٩٧١(فقط الأعضاء الذين يمثلون المنطقه)

الرقم	الاسم	الجذور القبلية	الطائفة الدينية	ملحوظات
١	مبارك على جاد الله	جعلي	ختمي	من أسر الإدارة الأهلية
٢	بشير تاج السر	شايقي	ختمي	من أسر الإدارة الأهلية
٣	علي قرشي	جعلي	ختمي	
٤	سلمان على ملاح	جعلي	ختمي	من كبار تجار المحاصيل والمزارعين
٥	عبد الرحمن الحاج	جعلي	ختمي	
٦	الخواض احمد محمد	جعلي	ختمي	من كبار التجار والمزارعين

المصدر: (مقابلة مع محجوب محيي الدين الإمام: عضو بمجلس المنطقة الجنوبية ١٩٧١م : الصفر: ٢٠٠٩/٦/٢٥م)

يتضح من الجدول (٥) أن المنحدرين من أسر الإدارة الأهلية هم الفئة المسيطرة على المجلس، بالإضافة إلى جماعة تجار القرية وهم من أكثر الفئات التي ظلت تحافظ على مواقع قيادية دائمة في أغلب الفترات التاريخية للمنطقة. مما يدفع للقول أن المجالس المحلية في الفترة من ١٩٥٩ وحتى ١٩٧١م - الفترة التي لم يستطع الدارس الحصول على البيانات الخاصة بها- كانت تتشكل بنفس الوتيرة والطابع.

جدول(٥) الأصول الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء المجلس المحلي (المتمة) (٨١- ١٩٩٠)

لرقم	الاسم	القبيلة	الطائفة الدينية	المستوى التعليمي	العمر حين الاختيار	المهنة	عدد مرات الاختيار	ملحوظات
١	محمد محمود التوم	جعلي	ختمي	متوسطة	٥٥	فني بيطري	عدة مرات	كان يمارس التجارة ايضاً وهو من الأغنياء
٢	أبوالحسن الحاج	جعلي	ختمي	ثانوي	٤٥	معلم	عدة مرات	كان يمارس التجارة ايضاً وهو من الأغنياء
٣	عبد الله الصادق	=	=	معهد التربية	٥٥	معلم	=	من الأعيان كان مديراً للتعليم
٤	قريب الله محمد	=	=	ثانوي	٤٧	معلم	=	كان كبير الموجهين في مرحلة الأساس
٥	عبد الله عبد العزيز	=	أنصار	خلوة	٥٥	مزارع	=	- - -
٦	مختار احمد محتار	=	ختمي	ثانوي م	٤٦	معلم	=	والده من الإدارة الأهلية
٧	عمر محمد علي	=	ختمي	متوسطة	٥٤	مزارع	=	ثري+ والده شيخ الخط
٨	حسن على فضل	=	=	ابتدائي	٥٦	مزارع	=	والده من الإدارة الأهلية
٩	سلمان عبد الماجد	=	=	خلوة	٦٥	مزارع+تجارة	=	من الأثرياء+ من قيادات الختمية
١٠	محمد بشير أحمد	=	=	ابتدائي	٥٠	مزارع	=	من القيادات الطائفية المهمة

المصدر: أرشيف سجلات محلية (المتمة)، ١٩٩٠م

يتضح من الجدول أعلاه أن حوالي ٢٥٪ من أعضاء هذا المجلس ينحدرون من أسر الإدارة الأهلية والتي كانت و ما تزال كما سيتضح لاحقاً تمثل مصدراً مهماً في تشكل القيادة في الريف، ولقد عرفت النظم الحاكمة باختلاف أشكالها هذا الأمر مما جعلها تفرد لهم مكانة مهمة وتحاول كسب ودهم وولائهم ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ولم يكن هذا الأمر قاصراً على هذه المنطقة فقط إذ إنه يشكل الطابع العام لأغلب المناطق الريفية والحضرية في السودان كما هو واضح في كتابات كل من (تيم نبلوك) و(عبد الغفار محمد أحمد)، كما تعكس جميع الانتخابات النيابية التي جرت في السودان هذا الواقع ولكن بنسب متفاوتة.

العلاقة بين رجال الإدارة الأهلية:

كان رجال الإدارة الأهلية يشكلون الجسم المركزي الرئيسي المسيطر على القوة السياسية والاجتماعية، وكانت تربط بينهم صلات قرابة ومصالح اقتصادية متبادلة، كما أنهم كانوا يجتمعون بشكل مستمر لمناقشة القضايا التي تهم الشأن العام. الملاحظات التالية تم تجميعها من اجتماع مجلس عمد منطقة (شندي) في عام ١٩٣٩م هذا الاجتماع واحد من الاجتماعات الدورية التي كانوا يعقدونها بشكل مستمر ولم تكن أجندتها تخرج كثيراً عمَّا ما سيرد ذكره. كالعادة كان الاجتماع بحضور عدد من كبار الموظفين بالمنطقة أمثال كل من مفتش المركز، المأمور، مساعدي المأمور، مفتش الزراعة بالإضافة إلى مفتش الصحة. تناول الاجتماع عدة محاور مثل تسجيل القطعان وعددها وكيفية جمع ضرائبها، تحديد الأسعار حيث كان يتوقع زيادتها بسبب تأثير الحرب العالمية الثانية التي كانت في بدايتها في تلك الفترة، وضع رخص ممارسة تجارة (الشيل) التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لعمليات التمويل الزراعي. وفي هذا الصدد تم الإقرار أن العمدة مسئول عن تحديد صلاحية نظام (الشيل) وفقاً لكل حالة وذلك اعتماداً على أن العدالة في هذا النوع من التعاقدات الإنتاجية تعتمد على أن يكون السعر المتفق عليه هو السعر السائد في زمن الإقراض. (٤/ن. ب/٤ شندي أ ١/٢٣/١٤٤) والبند الأخير منح العمد سلطة كبيرة على القرى، كما مكنهم

من إقامة نوع من المصالح المتبادلة مع جماعة تجار القرية وجعل أكبر شريحة اقتصادية تتزلف لكسب رضائهم وودهم. تلك الشريحة المهمة والتي استطاعت عبر التاريخ مراكمة رؤوس أموال كبيرة نسبياً سوف تأتي مناقشتها لاحقاً. كذلك كانت هناك صلات قرابة بين العمد تم تدعيمها باستمرار من خلال عمليات المصاهرة المتبادلة بين رجالات الإدارة الأهلية. لم تكن العلاقات بين العمد تتميز بالانسجام المتواصل فكثيراً ما حدث نوع من الإشكالات بينهم كنتاج لصراعهم على المصالح، إلا أنها جميعاً كان يتم احتواؤها داخلياً بواسطة الناظر ومجلس يتكون من كبار رجال الإدارة الأهلية بالتنسيق مع مفتش المركز. (٤/ن.ب/٤ شندي ب ٥/١/١) أيضاً كان العمد يدخلون في بعض الأحيان في صراعات مع المجتمع المحلي خاصة أولئك الذين يتكالبون على مصالحهم الخاصة أَو مصالح من ينتمون إليهم بالقربى بشكل سافر. وتمتلئ أضابير أرشيف المحليات بعدد كبير من شكاوى الأهالي التي تخبر عن تلك الحال والتي تم احتواؤها بشكل يحفظ للعمدة مكانته وهيبته.

المشاريع الخاصة:

وعلى الرغم من أن فكرة هذه المشاريع قد ظهرت في عهد الحكم الانجليزي المصري إلا أنها تزايدت وتوسعت في عهد الحكومات الوطنية، ثم تناقصت فيما بعد (انظر جدول ٧)، وهي المشاريع التي تروى بالطلمبات ويمتلكها أفراد. ولقد شكلت هذه المشاريع دفعة قوية في اتجاه تشكيل النُخبة الاقتصادية بما وفرته من عوائد ربحية كبيرة والتي تخصصت بشكل رئيسي في زراعة القطن. وكمثال على ذلك استطاعت أسرة البربري التي امتلكت مشروع (الزيداب) من شركة السودان للأقطان في تلك الفترة من استعادة ما دفعته في أصول المشروع في ظرف ثلاث سنوات فقط، وهي دورة سريعة لرأس مال بهذا القدر (٤/ن/.ب/٤ شندي ب/١/١/٤) ولقد ساعدت الضرائب المحدودة والمنحازة لأصحاب هذه المشاريع من قبل الحكومات المحلية من زيادة أرباحها، حيث كانت الضريبة تبلغ فقط ٣٪ زائد الخمس للعوائد الأخرى. في نفس

تلك الفترة كانت الضرائب المفروضة على الزراعة بالسلوكة[٧] (زراعة مطرية) تبلغ ١٠٪ بالإضافة إلى الخمس من العوائد الأخرى، والأخيرة هي نمط الزراعة السائد في أوساط الفئات الفقيرة من المجتمع، بعكس ملاك مشاريع الطلمبات الأثرياء (٤/ن/.ب/٤ شندي ب/١/١/٤). وكنتاج للصيت الذي اكتسبته هذه المشاريع بما تحققه من أرباح عالية بدأت أعدادها في التزايد بشكل متسارع ومضطرد مما أدى في النهاية إلى تشكيل نُخبة اقتصادية واضحة المعالم سواءً أكان ذلك على المستوى المحلي أم على المستوى القومي. يعكس الجدول التالي التزايد المتواصل في أعداد هذه المشاريع بالمديرية الشمالية والتي تشكل منطقة الدراسة جزءاً منها.

جدول (٧) يبين تطور مشاريع الطلمبات بالمديرية الشمالية (٢٠-١٩٦٣م)

الفتـــرة	المشـــاريع	
	العدد	النسبة ٪
حتى ١٩٢٠	١٢	١,٢
١٩٢١- ١٩٣٠	١٠	١,٠
٣١- ١٩٤٠	٢٦	٢,٦
٤١- ١٩٤٥	٢٥	٢,٥
٤٦- ١٩٥٠	١١٣	١١,١
٥١- ١٩٥٥	٢٤٤	٢٤,١
٥٦- ١٩٦٠	٣٤٠	٣٣,٥
٦١- ١٩٦٣	٢٤٤	٢٤,١
الجملة	١,٠١٤	١٠٠٪

المصدر: تقرير حول المشاريع الزراعية، ١٩٦٣، مصلحة الإحصاء، الخرطوم[٨]

[٧] أداة بدائية تستخدم في الزراعة المطرية لغرس البذور بشكل يدوي.

[٨] تم حساب النسب المئوية مقارنة بالمديريات الأخرى، وجد هذا التقرير في كتاب لزكي البحيري، مرجع سابق ذكره، ص١٣٠

يتضح من الجدول أعلاه أن الفترة ما بعد ١٩٤٦م كانت أكثر الفترات التي شهدت زيادة كبيرة في أعداد هذه المشاريع، وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت زيادة عالمية في أسعار الأقطان مكّنت ملاك هذه المشاريع من تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة. ولكن التساؤل الأساسي من هم ملاك هذه المشاريع؟ وكيف يحصلون على رخصها؟ كانت هذه الرخص تمنح بشكل عام وعلى المستوى القومي لقادة الجماعات الصوفية، والقيادات من الإدارة الأهلية وكبار التجار والزعماء السياسيين. (زكي البحيري: مرجع سابق: ٥) وقد هدفت الإدارة الاستعمارية الإغداق على هذه المجموعات من أجل كسب ودهم وولائهم وتشكيل النُخبة التي سوف تدير البلاد من بعدهم.

وعلى المستوي المحلي كان رجال الإدارة الأهلية يلعبون دوراً أساسياً في منح هذه الرخص أو منعها، إذ إن إجراءات هذه الرخص تبدأ بموافقتهم التي تعني تلقائياً في أغلب الأحوال رضاء الأهالي، ومن ثم يقوم من يرغب في الرخصة بتكملة إجراءاته في المركز. كما أن أغلبهم كانوا يمتلكون رخصاً خاصة بهم أو مشاركين لبعض التجار، ولم يكن صاحب الرخصة في حاجة إلى امتلاك مساحات واسعة من الأراضي إذ كان يكفيه أن يبرم اتفاقاً بينه وبين المزارعين من صغار الملاك على قاعدة نظام المزارعة وهو نظام ينص على تقاسم المحصول مناصفة بين صاحب الطلمبة الذي يتعهد بتقديم المياه بينما يقوم المزارعون بتقديم الأرض (السواقي) والقيام بكل العمليات الزراعية. (٤/ن.ب/٤ شندي /أ/١/٣/٤) ويلجأ المزارعون الى هذه الشراكة لأنهم منفردين لا يمتلكون المساحات الكافية لاستيعاب طاقة الطلمبات، كما أنهم يفتقدون للقدرات المالية، ويعوزهم الأفق والقدرة التنظيمية الضرورية لهذا النوع من الاستثمار. شكل هذا النوع من الاتفاقيات نمطاً جديداً في علاقات الإنتاج المنحازة لملاك الرخص، مما أدى إلى سيطرتهم على آلاف الأفدنة في منطقة تعاني من ضيق وتفتت المساحات الزراعية إلى أقل من فدان للفرد وبالتالي سيطرتهم على المئات من الأهالي الذين يقومون بالعمليات الزراعية.

المشاريع التعاونية:

لم تكن هذه المشاريع منتشرة بشكل كبير إلا بعد زيارة الخبير الأمريكي مستر كامبل فيما بعد الحرب العالمية الثانية. قام (كامبل) بجولة كبيرة في البلاد وكتب تقريره في عام ١٩٤٦م. رصد في تقريره الواسع أن مقدار الفوائد التي تعود على المرابين وتجار الشيل في عمليات التسليف قد تصل ما بين ٢٠٠٪ - ٣٠٠٪ وهي نسبة كبيرة ما كان بمقدور المزارعين البسطاء حسابها. وكنتاج لهذا التقرير تم إنشاء هذه المشاريع والتي تقوم في الأصل على أن يقوم أصحاب الأراضي بشراء الطلمبات الآلية بشكل تعاوني وقد تكون الأراضي مملوكة للأهالي بشكل كلي أو جزئي. ولما لم يكن بمقدور الأهالي توفير رأس المال الكافي لشراء الطلمبات كانوا يلجأون الى إشراك بعض الأفراد الأغنياء الذين يسكنون في المدن الكبيرة، مثل بورتسودان والخرطوم والقاهرة في رأس مال المشروع ،على الرغم من أن هذا الأمر كان مخالفاً للقوانين التي أستنتها الحكومة لإدارة هذه المشاريع. (زكي البحيري: ١٩٨٧: ١٢٠). كان الهدف الأساسي من هذه المشاريع هو محاربة ما يعرف بجماعة (تجار القرية)، وهم المرابون من تجار الشيل. إلا أن هذه الجماعة قد استطاعت اختراق هذه المشاريع بمشاركتها الفاعلة في رأس مالها مما مكنها فيما بعد من السيطرة عليها. أدى هذا إلى اضعاف دور هذه المشاريع في مكافحة هذه المجموعة التي حافظت على مكانتها النخبوية. كذلك لعبت الإجراءات البيروقراطية المعقدة في عمليات التسليف والتي لم يكن بمقدور المزارعين البسطاء تحملها من التقليل من دور هذه المشاريع في مكافحة دور جماعة (تجار القرية). (إبراهيم إلياس: ٢٨) ومع أن مشاريع التعاونيات هذه تختلف عن أشكال الملكية الأخرى فإنه لا يمكن النظر إليها كجمعيات تعاونية حقيقية، حيث يتحصل المزارع على كامل العائدات، أو حيث المساواة الكاملة بين الأعضاء إذ إن تمويلها يأتي دائماً من الأثرياء من أبناء المنطقة سواءً أكانوا مقيمين أو غير مقيمين، مما يمنحهم في نهاية الأمر النصيب الأكبر من عائدات المشاريع (تيم نبلوك: مرجع سابق: ٤٩).

خاتـــمة:

ملخصاً، يمكن القول أنه على المستوى الاقتصادي قد تشكلت جماعة اقتصادية مميزة عمادها ما يعرف بجماعة تجار القرية بالإضافة إلى بعض الأثرياء من المركز (الخرطوم) أو المدن الرئيسة الذين استثمروا الفائض الاقتصادي لديهم في المشاريع الآلية ذات الربحية الكبيرة. ما كان لهذه الجماعة أن تتغول على المجتمع المحلي لولا صلاتها الوثيقة وتحالفها القوي مع رجال الإدارة الأهلية الذين وظفوا نفوذهم وسيطرتهم على المجتمع المحلي من أجل دعم مواقعهم السياسية، وإثراء أنفسهم بشكل مستمر.

شكلت هاتان الجماعتان النخبة الاقتصادية والسياسية في المنطقه لفترة طويلة من العهد الإنجليزي المصري. في تلك الفترة ظل القادة الدينيون بعيدين عن المسرح السياسي والاقتصادي، إذ كان إبعادهم يشكل سياسة رسمية للدولة التي كانت تخشي من توسيع نفوذهم وما يترتب عليه من إذكاء لروح الجهاد خاصة وأن الثورة المهدية ما زالت قريبة وحية في ذاكرة الناس. لم يستطع القادة الدينيون استعادة نفوذهم ومكانتهم إلا بعد أن تغيَّرت سياسة الحكومة وتقريبها لجماعة الختمية والأنصار فيما بعد الحرب العالمية الثانية، مما قدر لها أن تساهم بشكل كبير في كل مجريات وأحداث السياسة السودانية محلياً وقومياً. لم تكن منطقة شندي مستثناة من هذا الأمر، إذ دان المجتمع المحلي لفترة طويلة من عمره لطائفة الختمية، ومثلت المنطقة دوائر مغلقة لنفوذهم الطائفي والسياسي في كل الدورات الانتخابية السابقة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع

١. (احمد زايد: ١٩٨١: ٤٣)

٢. عمر عبد الجبار محمد أحمد، معجم مصطلحات علم الاجتماع الحديث، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٥م.

٣. نسيم مقار، الرحالة الأجانب في السودان (١٧٣٠- ١٨٥١م)، القاهرة، ط١، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٥م.

٤. تاج السر عثمان، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، مفهوم الوعي ... مقاربة في مساحة المفهوم، العدد ٢٣٥٥، ٢٠٠٨/٧/٢٧م.

٥. علي أحمد صديق، ١٩٧٦، الخرطوم، دار الوثائق القومية.

٦. زكي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٨٧م.

٧. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، القاهرة، ط١، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

٨. شيخ الدين يوسف محمد، الحكم المحلي خلال قرن: عرض تحليلي لتجربة السودان (١٨٩٩- ١٩٩٨م)، الخرطوم، جامعة الأحفاد، ١٩٩٨م.

٩. محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان: بنك المعلومات السوداني، ١٩٨٦.

١٠. اندرسون بيركلو، إرهاصات الثورة المهدية: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجعليين وجيرانهم ١٨٢١- ١٨٨٥م، ترجمة عادل عبد الماجد فرج، ١٩٩٥م.

١١. تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية ، ترجمة الفاتح التجاني و محمد على جادين ، الخرطوم ، دار عزة للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م.

ثانياً: التقارير :

١. تقارير وسجلات محلية المتمة، ٢٠٠٨م.
٢. أرشيف محلية المتمة، التقرير العام، ١٩٩٠م.
٣. أرشيف محلية المتمة، تقارير وسجلات المحلية لعام ٢٠٠٦م.
٤. أرشيف محلية المتمة، تقارير وسجلات المحلية لعام ٢٠٠٤م.
٥. التقرير السنوي لمصلحة الزراعة والغابات، تقرير الإحصاء الزراعي لمشاريع الطلمبات الآلية، ١٩٦٣م.

ثالثاً :المقابلات :

١. مقابلة مع أستاذ عبد الله الجرماك، من قدامى أساتذة مرحلة الأساس بمحلية المتمة، ومن المهتمين بتأريخ المنطقة ، ٢٠٠٩/١١/٦م.
٢. مقابلة جماعية لمجموعة من سكان المتمة، ٢٠٠٨/٥/٢٤م.
٣. مقابلة مع محجوب محيي الدين الإمام، عضو مجلس المنطقة الجنوبية ١٩٧١م ورئيس المجلس لعدة دورات، الصفر، ٢٠٠٩/٦/٢٥م.

رابعاً: الوثائق :

1. Sudan, Khartoum, N.R.O 4\N. P\4 Shendi .A. 1\10\78
2. Sudan, Khartoum, N.R.O 4\N. P\4 Shendi. B. 4\1\1
3. Sudan, Khartoum, N.R.O 4\N. P\4 Shendi. B. 1\1\47
4. Sudan, Khartoum, N.R.O 4\N. P\4 Shendi. B. 1\1\5
5. Sudan, Khartoum, N.R.O 4\N. P\4 Shendi. B. 1\1\4

خامساً: المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Ted goertzed, theoretical models in political society, electronic encyclopedia. Com, 2006.
2. Abd-algaffar. M. ahmed, (Nomadic competition in the Fung area), Sudan notes and records, vol 54, 1973.